Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية

Knowledge Economy Trends in Arab Countries

د. سالم سليمان درويش
جامعة فلسطين - غزة
sidalijasim2196@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022-04-08 تاريخ القبول : 2022-06-13

الملخص

بات من المعروف أن نمطاً جديداً من الاقتصاد قائماً على المعرفة بدأ بالتشكل مع بداية الألفية الجديدة في الدول المتقدمة والدول النامية الصاعدة على المستوى العالمي. هذا لا يعني أن المعرفة لم تكن موجودة أو مستخدمة في النشاط الاقتصادي، وإنما الجديد هو حجم تأثيرها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وفي نمط حياة الإنسان عموماً، وهو ما جاء نتيجة للخطط الوطنية المتكاملة ذات البرامج الزمنية والأهداف المحددة التي وضعتها تلك الدول لردم الفجوة المعرفية بينها منذ الربع الأخير من القرن الماضي وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد المعوقات والصعوبات التي تواجهها البلدان العربية على صعيد الانتاج المعرفي وكيفية معالجة ذلك، ولقد اتبع الباحث المنهج الوصفي والمنهج المقارن لتحقيق ذلك الهدف

يركز هذا البحث على التوجهات والخطط الوطنية التي وضعتها الدول العربية نحو اقتصاد المعرفة من خلال متابعة مؤشراته على المستويات كلّها التي أظهرت أنها لا تزال تستهلك وتستخدم المنتجات المعرفية بشكل كبير، مما يؤكد أنها بحاجة للتركيز على إنتاج المعرفة كي تستطيع مشاركة البشرية في السير في مواكب العلم والمعرفة، والتوجه باقتصاداتها نحو الاقتصاد المعرفي الكفيل بحل المشكلات التي تواجهها في البطالة والفقر وانخفاض مستويات التنمية.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث أن دور الاقتصاد المعرفي في الدول العربية لا يزال ضعيفاً وخجولاً، ولقد بدأت الدول العربية بإعداد الخطط نحو التوجه للاقتصاد المعرفي بشكل سليم. ويوصي الباحث بإصدار قرار عربي استراتيجي للتوجه نحو اقتصاد المعرفة والعمل على إيجاد بيئة مناسبة لصناعة عربية متقدمة في المجال المعرفي وكذلك زيادة الاهتمام بالعلماء والباحثين في المجال المعرفي وذلك لرفع مستوى البلدان العربية في المجال المعرفي أسوة بالدول المتقدمة في هذا المجال.

Abstract:

It has become known that a new type of knowledge-based economy began to form at the beginning of the new millennium in developed countries and emerging developing countries at the global level. This does not mean that knowledge did not exist or was used in economic activity, but what is new is the size of its impact on economic and social life and on human lifestyle in general, which came as a result of integrated national plans with time programs and specific goals set by those countries to bridge the knowledge gap between them since the last quarter of the last century. This study aims to determine challenges and difficulties that face Arab countries in relation with cognitive production, and how to resolve these obstacles. To achieve this objective, the researcher has used compared descriptive analytical approach.

This research focuses on the national trends and plans developed by the Arab countries towards the knowledge economy by following up its indicators at all levels, which showed that they are still consuming and using knowledge products to a large extent, which confirms that they need to focus on the production of knowledge so that they can participate in the procession of science, Knowledge and directing their economies towards the knowledge economy that will solve the problems they face in unemployment, poverty and low levels of development. The main findings of this study that cognitive

economy in Arab countries still weak, so Arab countries have started to prepare plans for cognitive economy in a correct way.

The researcher recommends to do an issueStrategic arabic decision for growing toward cognitive economy and to create a suitable environment for arabic industries in the cognitive field, also to increase the interest of arab researchers in cognitive field in order to increase the level of cognitive economy in arabic counties as the same as in developed countries in this field.

المبحث الأول

الاطار النظري للدراسة والدراسات السابقة

المقدمة/

إذا كان مجتمع المعرفة هو المجتمع القائم على إيجاد المعرفة ونشرها واستثمارها من أجل تحسين نوعية الحياة ورفع مستوى المعيشة، فإن اقتصاد المعرفة هو عصب هذا المجتمع، فاقتصاد المعرفة تكون فيه المعرفة، سلعة وخدمة، هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي وهو يعتمد على توافر تقنيات المعلومات والاتصالات واستخدام الابتكار وحيث رأس المال البشري هو أكثر الأصول قيمة فيه. ومن أجل هذا تسعى الأمم والمجتمعات التي تستهدف التطور والتقدم إلى الاعتماد على اقتصاد المعرفة. وقد حظي "اقتصاد المعرفة" بكتابات كثيرة،تعرف به وتبين دوره في تقدم الأمم والمجتمعات ورقيها. ومن هنا يمكن طرح التساؤل التالي: ماذا قدما لباحثون والدارسون العرب عن اقتصاد المعرفة من خلال كتاباتهم في هذا المجال؟ وما الدروس التي يمكن استخلاصها؟

كما يعدا امتلاك ناصية العلم والمعرفة واستخدامها في النشاط الاقتصادي من التوجهات الاستراتيجية التي تهدف إليها الدول بشكل عام، ومع التقدم التقني والمعلوماتي الذي شهدته العقود الأخيرة بدأ نمط جديد من الاقتصاد قائم على المعرفة بالظهور، مما يدعو للتساؤل عن توجه البلدان العربية نحوه، ومدى استفادتها من تجارب الدول المتقدمة والنامية الصاعدة في هذا المجال.

تميزت المجتمعات حاليا عن بعضها البعض بمدى امتلاك و توافر المعرفة لديها . وتعتبر المعرفة الصفة الاساسية للمجتمع الانساني الراهن، ومن خلالها تحققت معظم التحولات العميقة والمهمة في كل مجالات الحياة لديها ، لما لها من علاقة مباشرة في تنمية المجتمعات الانسانية، اذ انها احد المكتسبات المهمة للاقتصاد والمجتمع. فبناء القدرات الانسانية وتطويرها باعتبارها العنصر الانتاجي الرئيسي والمحدد الاساسي للإنتاجية انما ينطلق من تطوير كفاءة وقدرات الموارد البشرية .

إن امتلاك وسائل المعرفة بشكل صحيح واستثمارها بأبعادها العلمية الدقيقة من خلال الاستخدام الكثيف للمهارات وادوات المعرفة الفنية و الابتكارية والتكنولوجيا المتطورة لا بد وان يشكل اضافة حقيقية للاقتصاد الوطني وقاعدة للانطلاق نحو التحول الى الاقتصاد المبني على المعرفة .

والمجتمعات العربية أحوج المجتمعات للتحول إلى مجتمعات معرفية وتتحد فيما بينها لتكون مجتمع المعرفة العربية الموحد و الذي بدوره سيعيد للعالم العربي مكانته الريادية ودفعه نحو الصدارة بين الأمم .كما و إن التحول نحو مجتمع المعرفة سيعطي قيمة مباشرة للتنمية الاقتصادية لها لأنها أصبحت العنصر الرئيسي من بين عناصر الانتاج في الاقتصاد الحديث .

مشكلة الدراسة:-

لا بد أن تسعى الحكومات و المجتمعات العربية إلى الانتقال من حالة المستهلك للمعرفة إلى حالة المنتج لها ، و إلى تقديم خدماتها في افضل صورة من أجل التقدم والرفاهية للمواطن العربي الذي يستحق ذلك

ومن أهم المشاكل التي تعيق تحقيق الأهداف هو غياب القرار السياسي لدى الحكومات العربية للتحول نحو المجتمع المعرفي بالإضافة الى غياب الإرادة الحقيقة لديها و الذي يُعول عليها الدور الأكبر في نجاح أو فشل أي تحقيق للوصول إلى مجتمع المعرفة الموحد عربيا.

وعلى ذلك فإن الباحث يسعى لتحديد أهم المسببات التي كانت وراء عدم التقدم نحو هدف الوصول لمجتمع المعرفة العربي

فمشكلة الدراسة تتبلور في التنقيب عن مسببات القصور في المجتمعات العربية , وإمكانية إيجاد نموذج حل مقترح لعلاج ذلك . ولذلك في هذه الدراسة بإذن الله سنحاول الإجابة على السؤال التالي:

ما هي الأسباب الرئيسية لعدم قدرة الدول العربية مجتمعة في الوصول إلى مجتمع معرفي عربي شامل ؟ وهل هناك حل للحد من هذه المشكلة ؟و يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال طرح الاسئلة الآتية :

تساؤلات الدراسة :

1.هل هناك فجوة معرفية بين الدول العربية وبين الدول الصناعية المتقدمة تتمثل بالنقص في مجال انتاج المعرفة ؟ .

2.هل يمكن ان يُساهم ويُعجل الاقتصاد المعرفي في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والاجتماعية التي تمكن الدول العربية من اللحاق بمسيرة الثورة المعلوماتية المعاصرة ؟.

3.هل سيساهم اقتصاد المعرفة في تكوين المحتوى المعرفي المناسب للدول العربية بما يمكنها من المساهمة العلمية والتكنولوجية، وبالتالي في مواجهة قضاياها التنموية من جهة، ومن جهة اخرى زيادة مشاركتها الدولية والاقليمية في المجال المعرفي ؟.

أهمية الدراسة :

تنبع أهمية الدراسة مما يلي:

1.الدور المنوط بالحكومات العربية في تنفيذ خطط التطوير و التنمية، وضرورة قيام هذا الحكومات بالمهام المنوطة بها على أكمل وجه .

2.ما يمثله مجتمع المعرفة وأهميته في البلاد العربية و أثره في تنمية المجتمعات العربية .

3.ضرورة البحث عن المسببات التي تعيق إمكانية التحول إلى مجتمع معرفي عربي شامل.

4. محاولة إيجاد حل لمواجهة العوائق التي واجهت عملية التنمية في البلدان العربية للانتقال إلى مجتمع معرفي عربي

أهداف الدراسة :

انطلاقاً من تساؤلات الدراسة يحاول الباحث الوقوف على المسببات الحقيقية والأساسية التي تقف وراء المشكلة بالإضافة إلى محاولة إيجاد نموذجا مقترحا للحد منها خلال **تحقيق الأهداف الرئيسية التالية:**

1.تحديد المعوقات والصعوبات التي تواجهها البلدان العربية على صعيد الانتاج المعرفي في ظل التطورات التكنولوجية العالمية المتسارعة جداً .

2.محاولة تحديد التصورات التي يمكن ان تكون عليها متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي للدول العربية التي تعتبر ذات اقتصادات لم تصل الى مرحلة الكفاية في البناء المعرفي.

3.ما هي الكيفية التي تتمكن من خلالها الاقتصادات العربية تكوين المحتوى المعرفي المناسب على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والذي يتمكن من استيعاب التطور التكنولوجي في مختلف الميادين العلمية، لا سيما في مجال التطبيقات العملية كالتطبيقات البرمجية، والانتاج الاعلامي والفني، وفي مجال الاتصالات والمعلومات ... الخ

4- تحليل الوضع المعرفي في البلدان العربية.

منهجية الدراسة

ولتحقيق أهداف الدراسة السابقة اتبع الباحث المنهج الوصفي والمنهج المقارن وذلك من خلال وصف الحالة المعرفية، القائمة في الدول العربية ومقارنتها بالحالة المعرفية السائدة في بعض دول العالم حالياً وكيفية تحسين وتطوير الوضع العربي القائم بالدول العربية حتى يلحق بما هو سائد بدول العالم الأخرى.

الدراسات السابقة

1-دراسة بول . آ . ديفيد و دومينيك فوراي (2002)

دراسة في اقتصاد مجتمع المعرفة، نشرت في المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية

اِستُعرِضت فيها الموضوعات الرئيسة المتصلة بتطور الاقتصاديات الجديدة القائمة على المعرفة، وقد قام المؤلفان بتسجيل ظهور هذه الاقتصاديات في المنظور التاريخي، وطرح إطار نظري يميز بين المعرفة والمعلومات بوصف الطبيعة الخاصة لمثل هذه الاقتصاديات، ووصل البحث إلى نتيجة مفادها أن نمو اقتصاد المعرفة يرتبط ارتباطاً أساسياً بتوافر الخبرات العلمية والفنية العالية، والاستخدام المكثف لتقنيات المعلومات .

2- دراسة هارون (2005) ورقة عمل بعنوان " الاتجاهات الاستراتيجية الحديثة في إدارة الموارد البشرية"، قدمت إلى المؤتمر العلمي السنوي الدولي الحادي والعشرين، الذي كان حول "رؤية استراتيجية لتفعيل دور الموارد البشرية في ظل التقنيات المعاصرة "، المنعقد في القاهرة عام 2005، وركزت الورقة على العولمة والثورة التكنولوجية والتغيرات الاقتصادية

ومراعاة ملائمة تطويع تلك التغيرات مع متطلبات السوق المحلية والإمكانيات المتوفرة.

وأوصت الدراسة بعدة توصيات كان من أهمها:

•الدخول بقوة إلى عصر المعلومات والمنافسة التكنولوجية واكتساب المهارات التي يتطلبها العمل.

•أهمية نقل التكنولوجيا واستيعابها وتوطينها وتحويلها إلى تقنية إنتاج تتوافق مع هويتنا وتعبر عن إبداعاتنا ومهاراتنا.

•الاستفادة من الكم الهائل من الباحثين والعلماء في مصر والعالم العربي في إطار خطة شاملة لتحقيق طفرة تكنولوجية رفيعة المستوي.

•التركيز على الدور المتميز للجامعات ومراكز البحث العلمي في تفعيل وإدارة الموارد البشرية في ظل التطور التكنولوجي والتقنيات الحديثة والاتصال بالعالم الخارجي.

3- دراسة شعبان (2006): دراسة بعنوان " التحديات المعاصرة أمام الموارد البشرية العربية وسبل التغلب عليها "

وتناولت الدراسة دور الموارد البشرية في تحقيق التنمية، وخاصة في عصر المعلومات أو في مجتمع المستقبل (مجتمع المعرفة)، وعرض الباحث التحديات المعاصرة والمستقبلية الكامنة أمام الموارد البشرية العربية في عصري المعلومات والعولمة.

وتوصلت الدراسة إلى الآليات الممكنة لمواجهة هذه التحديات الناتجة عن العولمة الثقافية والاقتصادية، المدعمة بأدوات ثورة المعلومات، من خلال التدريب والتطوير والتحديث وتغيير الأساليب والأنظمة الإدارية القائمة على إدارة الموارد البشرية العربية.

وأوصت الدراسة بجملة من الإجراءات منها ضرورة القضاء على الأمية الأولي (أمية القراءة والكتابة) والأمية الثانية (أمية التعامل مع الحاسب الآلي) ، مكافحة البطالة والبطالة المقنعة ، تحديث منظومة التعليم بمختلف مراحله والعالي خاصة ، تشجيع ودعم البحث العلمي ، توفير الظروف الموضوعية للمبدعين والعلماء العرب من خلال إقامة مراكز أبحاث مستقلة إداريا وماليا ، التركيز على التدريب وإعادة التأهيل والتعليم المستمر والتمكن من تقنيات العصر لجميع المستويات الإدارية في المنظمات من أجل زيادة مقدرة الموارد البشرية من خلال الاستفادة من تقنيات الإنترنت والاتصالات في تنفيذ البرامج التدريبية وغير ذلك من المهام .

4- دراسة حمدان (2009) رسالة ماجستير بعنوان " المنهجية المثلى لتوظيف اقتصاد المعرفة في تحقيق النهضة التنموية في سورية " للباحث حسام عيسى حمدان في عام 2009 في سوريا، تناول فيها الباحث التطبيقات العملية لاقتصاد المعرفة وملامحه الأساسية في سورية، وقد وصل إلى نتيجة مفادها أن التطبيقات المعرفية في سورية ماتزال تجري في جزء من سلسلة القيمة في بعض الشركات، مع أن سورية تمتلك كثيراً من الخصائص، كالموقع الاستراتيجي، والموارد الطبيعية، والنخب العلمية، والأطر القيادية، والطاقات البديلة .

5-دراسة عبد الهادي (2017) حيث تناول فيها الباحث اقتصاد المعرفة في الأدبيات العربية حيث قام بالتركيز على ضرورة الاسراع في التوجه العربي نحو اقتصاد المعرفة، والعناية بتدريس مقرر اقتصاد المعرفة في الجامعات العربية، وإمكانية تشكيل كتلة اقتصادية عربية تكون قادرة على تنمية المجتمعات العربية اعتماداً على خطط استراتيجية جيدة، ومن الضروري إعادة النظر في الكفاءات المطلوبة لاختصاصي المعلومات والمعرفة للعمل بكفاءة في بيئة الاقتصاد المعرفي

تعقيب على الدراسات السابقة:-

على الرغم من أن الدراسات السابقة في مجال اقتصاد المعرفة لا زالت شحيحة إلا أنها تشكل بداية جديدة لعالم المعرفة الذي أصبح في غاية الأهمية في عصرنا الحالي.

وتشكل هذه الدراسة التي نحن بصددها نقلة جديدة ومتميزة في هذا المجال حيث تسلط الضوء على اتجاهات اقتصاد المعرفة في العالم العربي الذي يقع في مركز الكرة الأرضية والبقعة الأهم في العالم، والذي يشكل مهبط الرسالات السماوية التي أساس المعرفة الحقيقية والتي نزلت من السماء لذلك كان لزاماً علينا التركيز على اتجاهات اقتصاد المعرفة في العالم العربي وتطويرها بالشكل السليم الذي يوفر للمواطن العربي الحياة الكريمة التي تليق به

(المبحث الثاني)
اقتصاد المعرفة

تمهيد:-

مع عالم يوصف بالتغير السريع والمستمر، بدأ نمط جديد من الاقتصاد قائم على أسس جديدة بالتطور بسرعة وعلى نطاق واسع، وأصبح يشكل جزءاً فاعلاً في كل نشاط وعمل ووظيفة، يعطي مزيداً من الفاعلية، ويحقق توافقاً أكبر مع احتياجات الناس والمجتمع دعي باقتصاد المعرفة، ولعل استخدام كلمة المعرفة مترافقة مع كلمة الاقتصاد لا توحي بظهور مصطلح جديد غير مستخدم من قبل، مما يدفع لتحديد ماهية المعرفة ومفهومها .

المعرفة ومضامينها

تعد "المعرفة نتاج تفاعل حيوي ناجم عن كلٍ من مجتمعات الخبرة الناجمة عن تجارب معايشة حياتية واقعية وفعلية، وفي الوقت نفسه نتاج معامل وبحوث ودراسات

. وهي ليست وقفاً على شعب بذاته، أو دولة بذاتها، أو نظاماً بذاته، وليست حكراً أو احتكاراً لشركة أو لمشروع، كما أنه ليس

لها جنسية أو قومية، بل هي مشاع للجميع" ، تعني المعرفة الإدراك والفهم والتعّلم، وترتبط بحالة، أو واقع، أو مشكلة معينة، استناداً إلى البيانات والمعلومات المتوافرة والمتصلة بها، وهنا لا بد من التمييز بينها وبين البيانات والمعلومات التي لها علاقة مباشرة معها وتتيح الوصول إليها، فالبيانات تُمثل المادة الخام التي يتم التوصل إليها وجمعها استناداً إلى ما يحصل من أحداث ووقائع، حيث تُمثَّلُ بأرقام أو كلمات أو أشكال أو صور أو رموز بما يمكِّن من الاستفادة منها، أ ما المعلومات فهي المعطيات التي يتم التوصل إليها من خلال التوصيف الكمي وتحليل البيانات ومعالجتها يدوياً أو حاسوبياً أو بهما معاً، وبما يخدم الغرض أو المجال المعين الذي ترتبط به، أي إنَّها تُمثل المعنى الذي تحمله الرموز والعلامات والكلمات والأشكال والصور التي تتضمنها البيانات. في حين أن المعرفة تكمن في الاستخدام الكامل والمكثف للمعلومات والبيانات التي ترتبط بقدرات الإنسان الأصلية والمكتسبة، بحيث توفر له الإدراك والتصور والفهم من المعلومات التي يتم التوصل إليها.

إن مفهوم المعرفة ليس بالأمر الجديد بالطبع، فقد رافقت المعرفة الإنسان منذ أن تفتح وعيه، وارتقت معه من مستوياته البدائية مرافقة لاتساع مداركه وتعمقها حتى وصلت إلى ذراها الحالية، حيث تَمكن بفضل الحواس التي وهبت له من إدراكها، غير أن الجديد اليوم هو حجم تأثير المعرفة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وفي نمط حياة الإنسان عموماً، وذلك بفضل الثورة العلمية التكنولوجية، فقد شهد الربع الأخير من القرن العشرين أعظم تغيير في حياة البشرية هو التحول الثالث بعد ظهور الزراعة والصناعة، وتمثل بثورة العلوم الفائقة التطور في المجالات الالكترونية والنووية والفيزيائية والبيولوجية والفضائية .(حلوش، عاكف نايف، أثر التكنولجيا في تكامل الاقتصاديات العربي 2004)

تظهر أهمية المعرفة من خلال استخدام تطبيقاتها في مختلف المجالات والقطاعات الاقتصادية

والخدمية والحاجات البشرية، حيث أضحت المعرفة مورداً اقتصادياً مهماً وعنصراً أساسياً من عناصر الإنتاج، وأصبحت الأساس الأهم في الاستثمارات القائمة على رأسمال معرفي يتمثل بالأصول غير المادية وغير الملموسة التي تنتج منتجات غير مادية، بل أصبح امتلاكها مفتاح سر نجاح الشركات وسِر بقائها واستمراريتها في المستقبل ، وتشكل الركيزة الأساسية لتقدم المجتمعات في عصرنا الحالي.

نشأة اقتصاد المعرفة/

رافق انتشار فكر العولمة وانفتاح الأسواق على بعضها عالمياً، تطور هائلٌ وسريع في تقنيات المعلومات، الذي يقصد بها ذلك المزيج من تقنيات الإلكترونيات الدقيقة وتقنيات الحاسبات وتقنيات الاتصالات وتقنيات حفظ المعلومات ومعالجتها ونقلها وتوزيعها، وذلك في السنوات الثلاثين الأخيرة من القرن العشرين . ونتيجة لذلك تحولت المجتمعات إلى مجتمعات معلوماتية يعتمد فيها اقتصادها ورفاهية شعوبها اعتماداً كبيراً على تقنيات المعلومات، وتجلى ذلك في اعتماد مختلف القطاعات الاقتصادية على تقنيات المعلومات التي توفر سرعة الحصول على المعلومات ودقتها . إن أهم نتاج تقنية المعلومات كان ظهور بنوك المعلومات العالمية وشبكات خدمات المعلومات التي جمعت المعرفة . وتحتوي كل قاعدة معلومات على بيانات كاملة عن البحوث المنشورة في كل مجال، وملخصات تفصيلية لها، والمصدر الذي تتوافر منه المادة العلمية، والعديد من البيانات الوصفية الأخرى ، وقد حولت ثورة المعلومات المعرفة إلى مورد أساسي من الموارد الاقتصادية، وأصبح الاستثمار في مجال المعلومات والتقنية أحد عوامل الإنتاج، فهو يزيد في الإنتاجية ويزيد من فرص العمل، حتى أصبحت المعلوماتية والمعرفة بحق قاطرة التنمية للتطور الاقتصادي في مختلف دول العالم .

إن أول إشارة للمعرفة كمصطلح في تعابير علم الاقتصاد جاءت في بحث مكتوب من قبل فريدريك هايك (Friedrick Hayek) في عام 1945 ، بعنوان "استخدام المعرفة في المجتمع"

وعليه يمكننا القول: إن الاقتصاد العالمي بدأ يتحول تحولاً كبيراً إلى نظام جديد يعتمد أساساً على المعرفة البشرية، فبعد أن كان يرتكز على القوة البدنية والآلات الصناعية والمواد الخام أصبح اليوم مسيراً بواسطة الماكينة المعرفية، حيث تزداد القيمة فيه بالمعرفة لا بالجهد، وإذا كانت النظرية الاقتصادية في السابق تؤمن بأن العمل هو أساس القيمة فقد أصبح من الضروري صياغة نظرية جديدة تعد المعرفة هي أساس للقيمة.

مفهوم اقتصاد المعرفة/

بدأت اقتصاديات دول العالم تتجه نحو توجهات جديدة أُطلق عليها تسميات مختلفة مثل الاقتصاد الجديد ما بعد الصناعي، واقتصاد المعلومات، واقتصاد الإنترنت، والاقتصاد الرقمي، والسبراني، والافتراضي، والاقتصاد الالكتروني، والاقتصاد الشبكي، واقتصاد اللاملموسات، وأخيراً اقتصاد المعرفة الذي يعد نمطاً متطوراً عن الأنماط السابقة، وهو الاقتصاد الذي تؤدي فيه المعرفة دوراً أساسياً في خلق الثروة، وتحتل فيه مساحة أكبر وأكثر عمقاً مما كانت في أشكال الاقتصاد السابقة، فلم يعد من حدود لدور المعرفة في الاقتصاد، إذْ أصبحت تُشكل مكوناً أساسياً في العملية الإنتاجية، وتحقق الجزء الأعظم من القيمة المضافة فيه .

يشير مصطلح اقتصاد المعرفة إلى الاقتصاد الذي يرتكز على إنتاج المعرفة وإدارتها في إطار محددات اقتصادية معينة، وهو يختلف عن الاقتصاد القائم على المعرفة الذي يرمز إلى الاقتصاد الذي يستخدم تقنيات المعرفة كالهندسة المعرفية وإدارة المعرفة . ففي اقتصاد المعرفة تكون المعرفة منتجاً أما في الاقتصاد القائم على المعرفة فهي أداة، وبشكل عام فإن اقتصاد المعرفة يشير إلى التحول الاقتصادي العالمي الناجم عن مجتمع المعلومات وعن نجاح الاقتصاد الصناعي في إعادة صياغة أسسه وقواعده في إطار اقتصاد معولم ومتواصل، بحيث تكون مصادر المعرفة كأسرار العمل والخبرات أساسية كالمصادر الاقتصادية الأخرى .(الحمدان , حسام عيسى , المنهجية الملتقى لتوظيف إقتصاد المعرفة في تحقيق النهضة التنموية في سوريا , 2009)

تعريف اقتصاد المعرفة/

من التعاريف التي حددت اقتصاد المعرفة بأنه (الاقتصاد الذي ينشئ الثروة من خلال عمليات المعرفة وخدماتها الإنشاء، والتحسين، والتقاسم، والتعّلم، والتطبيق والاستخدام للمعرفة بأشكالها) .

في القطاعات المختلفة بالاعتماد على الأصول البشرية واللاملموسة ووفق خصائص وقواعد جديدة.

يعطي هذا التعريف تعريفاً مختصراً لاقتصاد المعرفة دون أن يركز على ما يهدف إليه .(الحمدان , حسام عيسى مرجع سابق)

وهو "الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة وتوظيفها، وابتكارها بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها كلّها من خلال الإفادة من خدمة معلوماتية ثرية، وتطبيقات تكنولوجية متطورة، واستخدام العقل البشري كرأس للمال، وتوظيف البحث العلمي لإحداث مجموعة من التغيرات الاستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي وتنظيمه ليصبح أكثر استجابة وانسجاماً مع تحديات العولمة وتكنولوجيا الاتصالات وعالمية المعرفة والتنمية المستدامة " .

يبين هذا التعريف هدف اقتصاد المعرفة من خلال رؤية عامة عنه.

وإن اقتصاد المعرفة هو "الاقتصاد الذي يكون للتطور المعرفي والإبداع العلمي الوزن الأكبر في نموه، ويقوم على تنمية الموارد البشرية (عمال المعرفة) علمياً ومعرفياً كي تتمكن من التعامل مع التقنيات الحديثة والمتطورة، معتمداً على المعرفة التي يمتلكها العنصر البشري كمورد استثماري، وكسلعة استراتيجية، وكخدمة وكمصدر للدخل القومي .

يركز هذا التعريف على الأهمية النسبية التي تحتلها الأصول البشرية واللاملموسة في اقتصاد
المعرفة التي تعد من عناصر الإنتاج الأساسية فيه، ومن ثم يعبر بشكل أدق عن اقتصاد المعرفة.

الخصائص الأساسية لاقتصاد المعرفة:-

يتميز اقتصاد المعرفة بخصائص تجعله نمطاً اقتصادياً جديداً يعمل على تغيير الاقتصاد التقليدي وأسسه، ومن أهمها :

أ - المورد الأساسي ورأس المال الرئيسي فيه هو المعرفة التي تُشكل أهم مصادر الثروة والسلطة.

ب – العالمية: يعمل من خلال اقتصاد عالمي مفتوح، بفضل التطورات التقنية الهائلة، ويدفع نحو
التكامل الاقتصادي العالمي .

ج – التبعثر: إذ أتاحت التقنية الحديثة الاطلاع على المعرفة من قبل الجميع، وبدأ احتكار الشركات الكبرى لها يتهاوى لصالح الأفراد .

د - التنوع: يوفر طيفاً هائلاً وكثيفاً من المنتجات المتنوعة تُلبي حاجات مختلف شرائح الأفراد والشركات ورغباتها، بعد أن كانت تُسَتهدف الشرائح الكبرى فقط، وبما يسرع من تصميم المنتج وإنتاجه ويتجاوز الأخطاء، ويقلص حجم التخزين .

هـ – الانفتاح: أصبح تعاون الشركات وحتى مع الأفراد لإنتاج المعرفة أمراً طبيعياً ومطلوباً، ضمن إطار شراكة تتخطى الحدود والعقلية المركزية الضيقة .

و – نموذج جديد للإدارة يستند إلى منظور متكامل من المعرفة، ويتعامل بنظرة شمولية للعملية الإنتاجية، تتجاوز المدى القصير والأهداف الخاصة بالشركة فقط .

ز – قوة عمل تتمتع بمهارات وخبرات عالية وقابلة للتطور بشكل مستمر، وتعمل من خلال فريق عمل متكامل يستطيع كل فرد فيه في أي مرحلة أن يبدي ملاحظاته واقتراحاته، ليس فقط بالنسبة إلى المرحلة التي يعمل بها وإنما للمراحل الأخرى أيضاً . (خلف , مليح حسن , إقتصاد المعرفة , عمان الأردن 2007)

مؤشرات اقتصاد المعرفة:-

لاقتصاد المعرفة مؤشرات تقرر أنَّه النمط السائد في اقتصاد ما، وتدلُّ على مدى النجاح في التوجه نحوه، مما يمكن من إجراء المقارنات بين الدول لتحديد مستوى التطور الاقتصادي الذي وصلت إليه، **وتشمل المؤشرات التي تقيس مدخلات المعرفة ومخزونها وشبكاتها ونشرها ومخرجاتها وإدارتها، منها:**

•نسبة المكون المعرفي في ثمن السلع والخدمات والمنتجات.

•الميزان التجاري للدولة فيما يتعلق بتجارة المعرفة (الصادرات المعرفية والواردات المعرفية) بما في ذلك ميزان المدفوعات التكنولوجي حسب نوع التكنولوجيا.

•مؤشرات التوجه نحو مجتمع المعلومات مثل مؤشرات البنية الأساسية (هواتف، حواسيب، شبكات ومنها الإنترنت) والمحتوى الرقمي، ومدى التقدم في تنفيذ تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجالات التجارة والحكومة والتعليم.

•عدد براءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية بما فيها العلامات التجارية.

•عدد سنوات الدراسة والتدريب بالنسبة إلى عمر الفرد. (خاف , مليح حسن , إقتصاد المعرفة , عمان , الأردن 2007)

•نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي، وعدد الباحثين بالنسبة إلى عدد السكان

•أصبح الاقتصاد المعرفي الجديد واقعاً حياً ملموساً، وإن كان يبدو لبعضهم أنه مازال تحت التكوين والتشكل، وأصبح يتفوق على الاقتصادات الأخرى كّلها، وبشكل غير مسبوق، سواء من الناحية الكمية المحسوسة، أو من الناحية النوعية الملموسة . حيث يمثل الفرد حجر الزاوية في النظام الاقتصادي الجديد المبني على المعرفة، ولذلك فإن المهارات الفردية والإبداع والابتكار ليست عوامل للإنتاج فحسب، وإنما هي أيضاً مصادر للثروة ودوافع للنمو الاقتصادي .

جدول رقم (1) خصائص الاقتصاد المعرفي مقارنة بالاقتصاد التقليدي

الاقتصاد التقليدي	الاقتصاد المعرفي:
الاستثمار في رأس المال المادي.	الاستثمار في رأس المال المعرفي.
الاعتماد على الجهد العضلي(الملموسات) بدرجة أساسية في الاقتصاد التقليدي.	الاعتماد على الجهد الفكري (اللاملموسات) بدرجة أساسية في الاقتصاد المعرفي.
استقرار الأسواق في ظل منافسة تتحكم فيها غالباً البيروقراطية السلطوية.	ديناميكية الأسواق والتي تعمل في ظل تنافسية مفتوحة.
الميكنة هي المحرك الأساسي للاقتصاد الصناعي	الرقمية هي المحرك الأساسي للاقتصاد المعرفي
يهدف الاقتصاد التقليدي إلى التوظيف الكامل للقوى العاملة دون تحديد مهارات مميزة لأداء العمل.	يهدف الاقتصاد المعرفي إلى وضع قيمة حقيقية للأجور والتوسع في استخدام القوى العاملة ذات المهارات العالية التي تتفاعل مع التعليم والتدريب المستمر.
أنه اقتصاد ندرة، حيث تنضب موارده بكثرة الاستخدام.	أنه اقتصاد وفرة، حيث تزداد موارده (المعرفة) بكثرة الاستخدام.
خضوع الاقتصاد الزراعي لقانون تناقص العوائد (تزايد التكاليف)، والاقتصاد الصناعي لقانون ثبات العوائد (ثبات التكاليف) مع الاستمرار في الاستخدام.	خضوع الاقتصاد المعرفي لقانون تزايد العوائد (تناقض التكاليف) مع الاستمرار في الاستخدام
العلاقات بين الإدارة والقوى العاملة في الاقتصاد التقليدي تتسم بالاستقرار.	العلاقات بين الإدارة والقوى العاملة في الاقتصاد المعرفي تتسم بعدم الاستقرار، إذ ينتفي مبدأ التوظيف مدى الحياة.
العلاقة بين قطاعات الأعمال والدولة غير متكافئة، إذ تفرض الدولة سيطرتها وتصدر أوامرها طبقاً لمتطلبات الدولة وتوجهاتها الاقتصادية.	العلاقة بين قطاعات الأعمال والدولة في الاقتصاد المعرفي قائمة على التحالف والتعاون.
مقيد بزمان ومكان.	ليس مقيداً بزمان أو مكان.

المصدر: علي بن حسن يعن الله القرني، متطلبات التحول التربوي في مدارس المستقبل الثانوية بالمملكة العربية السعودية. في ضوء تحديات اقتصاد المعرفة، رسالة دكتوراه في الإدارة والتخطيط، قسم الإدارة والتخطيط، كلية التربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2009.

التوجه العالمي نحو اقتصاد المعرفة/

لعل توجه الدول نحو امتلاك ناصية العلم والمعرفة ليس بالشيء الجديد، وإنما الجديد وضع الخطط الوطنية المتكاملة ذات البرامج الزمنية والأهداف المحددة. فقد بدأ السباق بين الدول لردم الفجوة المعرفية منذ الربع الأخير من القرن الماضي .

فقد بدأت اليابان في عام 1971 بوضع خطة لتصور المجتمع الياباني بحلول عام 2000 ، قام بها

وذلك بتكليف من وزارة الصناعة والتجارة ،(JCUDI) معهد تطوير استخدامات الحاسبات في اليابان الدولية، جاءت بعنوان "خطة لمجتمع معلوماتي – هدف وطني لعام 2000 "، وقد حددت هذه الخطة أنه بحلول عام 2000 يجب أن يعتمد الاقتصاد الياباني على المنتجات المعلوماتية وليس على الصناعات التقليدية، وأن تُغذَّى الثروة الوطنية بصورة أساسية من قبل صناعات المعرفة التي تعتمد على قواعد المعلومات كوقود لها، ولتحقيق ذلك وضِعت خطوط عريضة ويعمل بها للدخول في القرن الحادي والعشرين، تهدف لإيجاد فيض من الإبداع الفكري الإنساني في المجتمع. وفي تايوان وضِعت خطة وطنية للمعلوماتية بعنوان "الخطة العشرية لصناعة المعلومات في تايوان، وذلك في عام 1980 ، ركزت على دور الدولة في التخطيط لمستقبل المعلوماتية في المجتمع حتى يتم خلق المناخ المناسب لنمو الصناعات المعلوماتية بما يضمن المحافظة على القدرة التنافسية العالية في الأسواق.

ونشرت بريطانيا خطتها الوطنية في عام 1982 ضمن وثيقة بعنوان " منهج لتقنية معلوماتية متقدمة: تقرير لجنة ALFA " بهدف الرد على مشروع اليابان الطموح لإنتاج الجيل الخامس من الحاسبات الذي سيولد حتماً جهداً مقابلاً من الولايات المتحدة الأمريكية، مما قد يهدد صناعة المعلومات البريطانية وقدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية 1، ولعل بدايات إقامة مناطق متخصصة في التركيز على التطبيقات العلمية والمعرفية كانت في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تجربة إقامة حاضنات الأعمال منذ عام 1959 ، حيث وصل عددها إلى قرابة 20 حاضنة في الثمانينيات من القرن الماضي، وازداد ليبلغ قرابة 800 حاضنة مع نهاية عام 1999 أما في فرنسا التي تعد تجربتها من أقدم التجارب في دول الاتحاد الأوربي والتي تعود إلى منتصف الثمانينيات فقد أُنشئت فيها قرابة 200 حاضنة مع نهاية القرن الماضي، وهذه الأمثلة تم ذكرها على سبيل المثال.

مما سبق يمكن القول: إن التجارب التي مرت بها بعض من الدول المتقدمة و النامية في التوجه نحو اقتصاد المعرفة كانت غنية، مما يفتح المجال أمام المزيد من البحوث والمقالات المتخصصة عن تجربة كل دولة، وعن الخطط التي تم السير عليها للارتقاء على مدارج العلم والمعرفة .

من أهم المؤشرات التي تدل على توجه البلد نحو اقتصاد المعرفة، حجم الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الذي يمثل مجموع النفقات الجارية والرأسمالية (في القطاعين العام والخاص) على الأعمال الإبداعية التي تجري بطريقة منهجية بغرض الارتقاء بالمعارف، بما في ذلك المعارف الإنسانية والثقافية والمجتمعية، واستخدام المعرفة في تطبيقات جديدة . فكما نلاحظ بعض مؤشرات التوجه نحو اقتصاد المعرفة في مجموعة من البلدان المتقدمة والنامية أن نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي بلغت 3.5 % في فنلندة في عام 2007، وهي الأعلى في مجموعة الدول المختارة لهذه الدراسة، تلتها اليابان فكوريا الجنوبية فأيسلندا فالولايات المتحدة، في حين كانت الهند وتركيا وإيران وماليزيا ومصر والسعودية الأقل، وما زال دور الدول العربية ضعيفاء ومتواضعاء في هذا المجال، ونأمل أن يصبح فعّالاء ونشيطاء في المستقبل القريب. (خاف , مليح حسن , عمان 2007)

(المبحث الثالث)

الاقتصاد المبني على المعرفة، وهيكل البناء المعرفي في العالم العربي

ماهية الاقتصاد المبني على المعرفة وهيكل البناء المعرفي في العالم العربي

من الجدير بالذكر أن الاقتصاد القائم على المعرفة يعتبر مرحلة متقدمة من الاقتصاد المعرفي أي أنه يعتمد على تطبيق المعرفة في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية مثل تشخيص الأمراض عن بعد، وإجراء العمليات الجراحية عن بعد، والانتاج عن بعد، وعقد الاجتماعات عن بعد.

هناك العديد من التعريفات للاقتصاد المبني على المعرفة نذكر منها :

1-الاقتصاد المبني على المعرفة :وتعرفه المجموعة الاقتصادية لأسيا والمحيط الهادي بأنه الاقتصاد المبني أساساً على انتاج المعرفة ونشرها واستخدامها بوصفها محركاً أساسياً للتطور وتحصيل الثروات عبر القطاعات الاقتصادية كافة

2- وعرفه البعض: بأنه :الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة وعليه فإن المعرفة –في هذا الاقتصاد –تشكل مكوناً أساسياً في العملية الإنتاجية كما في التسويق وأن النمو يزداد بزيادة هذا المكون كما أن هذا النوع من الاقتصاد يقوم على أساس تكنولوجيا المعلومات والاتصال

باعتبارها المنصة الأساسية التي ينطلق منها(http://www.ahram.org.eg).

3- أما تعريف البنك الدولي لهذا الاقتصاد: بأنه الاقتصاد الذي يحقق استخداماً فعالاً للمعرفة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهذا يتضمن جلب وتطبيق المعارف الأجنبية ،بالإضافة إلى تكييف وتكوين المعرفة من أجل تلبية احتياجاته الخاصة(http://www.Word.Bank.com).

خصائص الاقتصاد المبني على المعرفة

ويتميز الاقتصاد المبني على المعرفة بشكل عام بالخصائص التالية:

1-العالمية والوفرة والتنوع والانفتاح وتجاوز المكان والنظام الإنتاجي المرن.

2-إن المعلومات متاحة بشكل متزايد لكافة الأفراد ويتم توفيرها بصورة تتوافق والاحتياجات الفردية والاجتماعية بما يمكن كل فرد من اتخاذ القرارات بصورة أكثر حكمه.

3-تغيير البنى التقنية التي تمثل أدوات اقتصاد المعرفة وذلك بسبب التوظيف المستمر والمتزايد للمعرفة في جميع ميادين الاقتصاد مما يجعل التغيير المستمر والسريع سمه ملازمه لهذا الاقتصاد.

4-عدم انطباق قانون تدني القيمة نتيجة تكرار الاستخدام إذ تزداد قيمة المعرفة كلما زاد حجم توظيفها في قطاعات أكبر

5 -احلال ثروة المعرفة محل رأس المال، الأمر الذي ينجم عنه حدوث تحول في مراكز القوى المؤسساتية ،وتخلخل الحدود بين الصلاحيات والواجبات لمختلف عناصر توظيف اقتصاد المعرفة.

6-زيادة حجم نفوذ بعض المؤسسات التي توظف اقتصاد المعرفة وتضاؤل دور السيطرة المركزية

الأركان الأساسية للاقتصاد المبني على المعرفة

يمثل الإنسان حجر الزاوية في اقتصاد المعرفة، وأصبح الاهتمام بتنمية الموارد البشرية استراتيجية ذات أولوية مطلقه **وهكذا فإن زيادة حجم هذا الاقتصاد يتطلب:**

1-إطار مؤسسياً أو منظومة مؤسسه وطنية اقتصادية قادرة على ايجاد الآليات والوسائل اللازمة لتوظيف الموارد المعرفية في ترسيخ جذور العمل المنظم والقدرة على خلق مؤسسات جديدة.

2-قدرات معرفيه بشرية و مجتمعية ،إذ إن أفضل استثمار يمكن أن تقوم به أية مؤسسه اقتصادية هو بناء العنصر البشري ، حيث يتم إعداده ذهنياً ونفسياً بقدر يمكنه من قيادة عملية الإنتاج والنماء.

البنى الرئيسية للاقتصاد المبني على المعرفة **(درويش، محمد جمال، التخطيط للمجتمع المعلوماتي، القاهرة 2000)**

نكتفي بالإشارة إلى المكونين الأساسين وهما:

1-البنية السياسية والتشريعية والتنفيذية وتتمثل في القوانين الخاصة بضبط العلاقات، وتنظيم العمليات المتبادلة بين مختلف عناصر وأدوات الاقتصاد المبني على المعرفة.

2-البنية الأساسية التحتية: تعد البنية التحتية لتقانة المعلومات والاتصالات لبلد ما العامل الأهم في تحديد قدرته على الانتقال إلى الاقتصاد العالمي المبني على المعرفة وتتكون من (كثافة الخطوط الهاتفية ،الثابتة، والنقالة وانتشار الحواسيب الشخصية ومدى استخدام الانترنت....)

<u>واقع هيكل البناء المعرفي في الوطن العربي</u>

أصبح الاهتمام العالمي بالتحول إلى الاقتصاد المعرفي الذي يقوم على فهم جديد أكثر عمقاً لدور رأس المال البشري في تطوير الاقتصاد وتقدم المجتمع يشكل حيزاً كبيراً من الاهتمام العالمي الذي بات اليوم يتعامل مع صناعات معرفية تكون الأفكار منتجاتها والبيانات موادها الأولية والعقل البشري أداتها، حتى باتت المعرفة المكون الرئيس للنظام الاقتصادي والاجتماعي المعاصر.

ولو بدأنا بما ذكرته تقارير التنمية الانسانية العربية المتتالية لوقفنا على حقيقة درجة التطور المعرفي في الوطن العربي ، فقد أبرزت التقارير أن أحد أهم النواقص في الدول العربية هو موضوع استخدام المعرفة، وتكريس البحث المعمق لمسائل المعرفة ومجتمع المعرفة، وبقيم حال اكتساب المعرفة على صعيدي النشر والانتاج.

إن واقع الحال في البلدان العربية يؤكد حقيقة النقص الكبير في القدرات التي تسببها عدم كفاية نظم التعليم وكذلك انخفاض الاستثمار وبشكل كبير في مجال البحث والتطوير،

كما ان استخدام المعلوماتية أقل من أي مكان آخر في العالم.

تؤكد تقارير التنمية العربية بحاجة الوطن العربي هو توافر الارادة السياسية للاستثمار في القدرات البشرية والمعرفية التي بنيت على أسس ضعيفة ، وضرورة زيادة الانفاق على التنمية لتستفيد قطاعات الصحة والتعليم والبحث العلمي والتقني واعطاء العامل الانساني ما يستحقه من اهتمام.

القرن الحادي والعشرين هو قرن الاقتصاد المبني على المعرفة ، كما وأن العالم المعاصر يشهد متغيرات كبيرة في ظل التوجه نحو العولمة والخصخصة والاندماجيات الاقتصادية.

ازاء كل ذلك يصبح موضوع صياغة استراتيجية للعالم العربي أمراً على قدر كبير من الاهمية لإنجاز تنمية شاملة اقتصادية واجتماعية في البلدان العربية .(درويش، محمد جمال،مرجع سابق 2000)

ومن هنا ينبغي الاخذ بعين الاعتبار عند وضع الخطط التنموية قيام تناسب عقلاني بين أهداف التنمية الاقتصادية وبين حجم

الموارد الطبيعية والاقتصادية انطلاقاً من درجة التطور التكنولوجي في العالم. كما أن التنبؤ بمستوى التقدم التكنولوجي سيحدد الى درجة كبيرة مستقبل التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وبالتالي لا بد من جعل التطور العلمي والمعرفي قطاعاً من قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعنصراً مكوناً من عناصر التخطيط لهذه التنمية. ولا شك بأن هناك معيقات كثيرة تحول دون تحوُّل الاقتصادات التقليدية إلى اقتصادات معرفية منها نذكر: الفجوة الرقمية، والأمية الالكترونية، وعدم تدفق المعلومات بشكل كامل إلى كل أفراد المجتمع، وضعف الاهتمام بالبحث والتطوير.(درويش، محمد جمال، مرجع سابق، القاهرة2000)

وخلاصة ذلك يمكن القول بأن المعرفة تعتبر بالنسبة للمجتمعات التي تسعى لتحقيق التنمية الشاملة مسألة حاسمة. وتمثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الادوات الاساسية لتحقيق التقدم المؤسس على الاقتصاد المعرفي نحو التحول الحقيقي باتجاه استغلال الموارد الطبيعية والمادية. وبالتالي فإن التأسيس لبعد جوهري قوامه الاقتصاد المعرفي في التنمية البشرية في البلدان العربية يمثل المرتكز الاساسي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المنشودة

جدول رقم (2) يوضح الفجوة المعرفية و الاقتصادية بين الدول المتقدمة و بعض الدول العربية من حيث الانفاق بالمليار دولار.

القطاعات	الولايات المتحدة	اليابان	المملكة المتحدة	ألمانيا	**المجموع العالمي**	السعودية	مصر
معدات الحاسوب	136	49	21	24	376	1.043	0.417
البرمجيات	96	13	13	14	196	0.302	0.124
الخدمات	199	52	27	27	425	0.922	0.245
الخدمات المكتبية	107	67	26	29	345	0.557	0.223
سائر المعدات المكتبية	7	4	2	2	33	0.094	0.038
اجمالي الانفاق على تكنولوجيا المعلومات	546	188	91	98	1377	2.918	1.046
الاتصالات السلكية و اللاسلكية	265	225	46	56	1038	3.276	1.337
اجمالي الانفاق على تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات	812	413	137	154	2415	6.194	2.383

المصدر جامعة دمشق، كلية الاقتصاد. عام 2020

ومن الجدول السابق يتضح حجم الانفاق على تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات وعلى سبيل المثال المقارنة بين انفاق مصر او السعودية مقارنة باليابان او الدول الاخرى .على الرغم من تقارب تعداد السكان بين اليابان و مصر الا ان الانفاق بينهما فيه فجوة كبيرة حيث بلغ اجمالي الانفاق على تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في اليابان 413 مليار دولار من اجمال الدخل القومي، بينما قامت مصر بالإنفاق 2.383 مليار دولار لذلك يجب الاتجاه نحو زيادة الانفاق في قطاعات تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و خاصة في الدول العربية المحورية.

وكذلك كان إجمالي الانفاق في المملكة العربية السعودية 6.194 مليار دولار من إجمالي الدخل القومي السعودي وهذا رقم منخفض قياساً لدولة كاليابان، لذلك يتوجب على الدول العربية زيادة اهتمامها وزيادة حجم إنفاقها على تكنولوجيا المعلومات والاتصال وعلى القطاع المعرفي بشكل عام لكي تلحق بركب الدول المتقدمة في هذا المجال، وتقلص من حجم الفجوة المعرفية بينها وبين هذه الدول.

م	الدولة	عدد السكان	الناتج المحلي الإجمالي بمليارات الدولارات	مؤشر المعرفة العالمي		التعليم قبل الجامعي		التعليم التقني والتدريب المهني		التعليم العالي		البحث والتطوير والابتكار		تكنولوجيا المعلومات والاتصالات		الاقتصاد	
				المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة
1	مصر	102,334,403	303.175	72	45	83	57.2	80	47.6	42	45.6	74	19.9	74	52.4	66	41.8
2	تونس	11,818,618	38.798	82	42.7	80	57.6	107	43.5	56	42.5	72	20.3	85	48.8	82	38.1
3	الأردن	10,203,140	43.744	79	43.9	110	48.6	85	46.9	50	43.6	75	19.9	73	52.9	59	44.2
4	السعودية	34,313,867	792.967	42	50.9	104	50.5	12	68.5	60	41.3	35	29.7	36	66.2	54	45.2
5	الجزائر	43,851,043	169.988	103	37.5	82	57.3	133	30.7	37	47.2	114	14.2	106	37.5	112	32.5
6	قطر	2,881,060	183.466	39	54.2	64	62.4	49	53.1	24	52.1	39	28.3	34	66.6	34	51.9
7	المغرب	36,910,858	118.725	83	42.6	100	51.6	86	46.9	85	36.5	82	19.3	75	52.3	60	44.2
8	الكويت	4,270,563	134.761	65	45.8	74	59.3	98	45.2	57	42.4	90	17.5	61	57.4	64	42.8
9	سوريا	17,500,657	40.405	130	28.5	133	25.4	125	37.6	131	23.2	117	13.3	118	33.1	104	33.8
10	اسرائيل	8,655,541	395.099	21	63.7	18	73.7	34	57.4	38	46.7	3	64.5	19	78.5	25	55.8
11	سويسرا	8,654,618	703.82	1	73.6	6	76.2	3	77.5	1	68.6	1	65.7	10	82.7	7	62.3
12	اليابان	126,476,458	5,081.770	12	66.2	9	75.5	23	61	30	50.5	6	63.2	9	83.2	22	56.2
13	الصين	1,439,323,774	14,342.903	31	57.4	4	76.9	14	65.2	71	38.9	22	44.4	49	61.4	17	57.7
14	المملكة المتحدة	67,886,004	2,827.113	9	68.1	40	68.1	18	63.4	2	68.3	9	58.2	7	84.2	11	60.1

جدول رقم (3) يوضح مراتب بعض الدول في مؤشر المعرفة العالمي حتى العام 2020

المصدر https://knowledge4all.com/Scorecard2020.aspx?language=ar

ملاحظة: عدد دول العالم المقاس عليها هي 138 دولة وقيمة متوسط المعرفة العالمي 46.7

إن حقيقة الارقام السابقة لا تسر , وذلك لأن مراتب الدول العربية و الانفاق على القطاعات المذكورة في المجالات المختلفة من المعرفة متباينة ، فعلى سبيل المثال

مقارنة بعض الدول العربية مثل جمهورية مصر العربية بإحدى الدول المتقدمة. مثل اليابان تدل الإحصائيات أن مرتبة مصر تقع في 138/74 بينما اليابان في المرتبة 138/6 في مجال البحث والتطوير والابتكار و أن نسبة الانفاق من إجمالي الدخل القومي للبلدين هو 19.9 مقابل 63.2 أي أن نسبة إنفاق مصر مقارنة بإنفاق اليابان هو 19.9 / 63.2 = 0.314%

علاوة على أن الفارق بينهما مقارنة بمتوسط مؤشر المعرفة العالمي و البالغ هو 46.7 هو أن مصر دون المتوسط بينما اليابان تعلو عن المتوسط بفارق 19.5 ومصر تنخفض بقيمة 1.7

وأن قطاع البحث و التطوير و الابتكار هو سبب رئيسي في توسع الفجوة بين مصر و اليابان و البالغة 21.2 في هذا القطاع و التي اثرت على مرتبة مصر قياسا بمرتبه اليابان المعرفية ولان البحث والتطوير والابتكار هو الطريق لإنتاج المعرفة.

وهذا يعزى إلى إن عدد العلماء والمهندسين العاملين في مجال البحث والتطوير لكل مليون نسمه هو في اليابان 6222 ، وفي فرنسا 1522، وفي بريطانيا 4422 .، وفي الدول النامية 222 ، وفي بعض الدول العربية مثل مصر 622 ، والأردن 352 وهذه النسب تدل على أن عدد الباحثين العرب العاملين في البحث والتطوير منخفض جداً مقارنة بالدول المتقدمة،

وهذا يؤثر سلباً على الإنتاجية العلمية في الوطن العربي ويشير إلى ضعف وتخلف الدول العربية في مجال البحث العلمي الذي يعتبر بداية الطريق نحو التكنولوجيا.

لذلك يجب على الدول النامية و العربية على وجه الخصوص وضع الاستراتيجيات الخاصة بالارتقاء قطاع البحث و التطوير و الابتكار لمواكبة الدول المتقدمة من اجل تقليص الفجوة المعرفية

(المبحث الرابع)

الاستراتيجية العربية المطلوبة لإنجاز مكونات الاقتصاد المعرفي، والخطوات المطلوبة لذلك:-

ان القرن الحادي والعشرين هو قرن الاقتصاد المبني على المعرفة، كما وان العالم المعاصر يشهد متغيرات كبيرة في ظل التوجه نحو العولمة والخصخصة و الإندماجات الاقتصادية، كما يشهد تسارعاً كبيراً في موضوع التطورات التكنولوجية، واخرى فيما يتعلق بتنظيم التجارة عن طريق منظمة التجارة العالمية وعن طريق حماية الملكية والاتفاقيات الخاصة بالتجارة المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية.(نجم، عبود، إدارة المعرفة المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات، عمان الأردن 2005)

ازاء كل ذلك يصبح موضوع صياغة استراتيجية للعلم والتكنولوجيا امراً على قدر كبير من الاهمية لإنجاز تنمية شاملة اقتصادية واجتماعية في البلدان العربية.

وبناءً على ذلك ، سنقترح النقاط الآتية :

: المعرفة انتاج على تقوم وطنية لاستراتيجية *التخطيط

إن الانتقال نحو مجتمع المعلومات والمعرفة يتطلب اعداد مستلزمات مشروع تقييم اصول المعرفة الوطنية من جانب ، ومن جانب آخر وضع برامج تساعد على تكوين مناخ ايجابي لإنتاج المعرفة بدلاً من استهلاكها، أي ابتكار وابداع المعرفة وليس فقط تلقي واستقبال المعرفة. (نجم، عبود، مرجع سابق)

ولكي تتكامل رؤية واضحة ازاء هذا الموضوع لا بد من تقريبها مع الواقع الاجتماعي لكثير من البلدان العربية، فلو رجعنا الى موضوع التنمية البشرية والمعلومات وطبعاً لما جاء في تقرير برنامج الامم المتحدة للتنمية في عام 1990 ، والذي طرح مبدأ التنمية البشرية الذي اصبح البديل الاساسي لرؤية التنمية التي تتعادل مع النمو الاقتصادي، فهدف استئصال الفقر لا بد ان يتواصل مع الدور البارز الذي تقوم به تقنيات المعلومات والاتصال ، فهي توفر الادوات والوسائل المهمة لتحسين الصحة والتعليم وفي نفس الوقت تقدم القنوات الجديدة لنشر المعرفة، وفي هذا الصدد لا بد من الاخذ بعين الاعتبار بأن هناك احياء وشعوب لا تزال تفتقر الى اجهزة الهاتف والكهرباء والمياه الصالحة للشرب والمدارس الابتدائية التي تفتقر الى المستلزمات الدراسية المطلوبة ، فإن عصر المعلومات والمعرفة التي تعيشها البلدان المتقدمة قد يبدو بالنسبة لبعض البلدان الفقيرة وعداً كبعد السماء عن الارض . حيث ان كثير من المناطق في البلدان العربية ينطبق عليها هذا الوصف ولكن بدرجات متفاوتة.

وفي هذا المجال لا بد ان نتطرق الى نقطتين مهمتين فيما يتعلق بالتطور التكنولوجي في البلدان العربية

***النقطة الاولى** تتعلق بتوطين التكنولوجيا ، وهذا يتطلب تمكين العلماء والفنيون من فهم عمليات الانتاج ومواصفات المواد المستخدمة ودفعهم نحو القدرة على تطويرها وتحسينها .

***أما النقطة الثانية** فتتعلق بتوليد التكنولوجيا، أي تمكين العلماء والفنيون على عملية الابتكار للتكنولوجيا الجديدة ومساعدتهم في نشرها وتطبيقها .

وفي الحقيقة هناك أهمية كبيرة لإعطاء موضوع تطوير بنية تحتية ترتكز على تكنولوجيا المعلومات، حيث ان قطاع المعلومات هو القطاع الذي يشمل كل الانشطة المعلوماتية في الاقتصاد فضلاً عن السلع المطلوبة بهذه الانشطة .فقطاع المعلومات هو صناعات المعرفة التي تضم التعليم ، البحوث والتنمية، الاتصالات وآلات المعلومات وخدمات المعلومات وكذلك تفعيل وتطوير دور الجامعات العربية في بناء مجتمع عربي معرفي قائم على أسس سليمة في مجال المعرفة.

:خطوات بناء مجتمع معرفة عربي تتلخص في

أولا: إطلاق حريات الرأي والتعبير والتنظيم

- النشر الكامل لتعليم راقي النوعية

•توطين العلم وبناء قدرة ذاتية في البحث والتطوير التقني

•التحول الحثيث نحو نمط إنتاج المعرفة في البنية الاجتماعية والاقتصادية العربية

•تأسيس نموذج معرفي عربي عام، أصيل، منفتح ومستنير

ثانيا: الاستفادة من التجارب الرائدة في تطبيقات الاقتصاد المبني على المعرفة في الدول المتقدمة في هذا المجال، وتنظيم ومراجعة البيئة التشريعية والقانونية الداعمة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بخاصة، ومحاور الاقتصاد المعرفي بعامة التي تدفع نحو تحقيق المزيد من ممارسات الاقتصاد المعرفي. (خضري، محمد، متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي).

ثالثا: إنشاء مواقع ومسارات للابتكار وحاضناته ودعم المبتكرين وتسويق مبتكراتهم في إطار الاقتصاد المعرفي وقوانين حماية الملكية الفكرية، ووضع آليات عمل لبراءات الاختراع وتسجيلها بوزارات الصناعة.

رابعا: بلورة وعي عربي لاستيعاب أُسس ثورة المعلومات والاتصالات، وصوغ سياسات وطنية نابعة من الواقع، تعتمد على الطاقات والإمكانات المتوافرة بهدف التقدم وبخطوات ثابتة عن طريق تحقيق الاكتفاء الذاتي التّقني، وبما يحقق نقل التقنية وتوطيدها على المدى البعيد بدلا من استيرادها.

خامسا: بناء المعرفة الجديدة من خلال الاهتمام بالبحوث الأساسية، وزيادة الإنفاق المخصص لنشاطات البحث والتطوير، ونقل التقنية وتوطيدها، والتركيز على تحقيق التكامل بين الجامعات والمعاهد المتخصصة، ومراكز البحوث، والمؤسسات، والتي تُعد مراكز لتوليد المعرفة والحصول على التقنية. (خضري، محمد، متطلبات التحول، مرجع سابق)

سادسا: إدخال مقررات الاقتصاد المعرفي في المؤسسات التعليمية والأكاديمية، خاصة في دول مجلس التعاون، وربط مخرجات التعليم والتدريب بحاجة سوق العمل.

هذا بالإضافة إلى ضرورة تبنّي الرؤية الإستراتيجية التي قدمها تقرير التنمية الإنسانية الثاني (2003)لإقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية، والتي تتلخص في إطلاق حريات الرأي والتعبير والتنظيم، وضمانها بالحكم الصالح، والنشر الكامل لتعليم راقي النوعية مع إيلاء عناية خاصة لطرفي المتصل التعليمي وللتعلم المستمر مدى الحياة .وكذلك توطين العلم وبناء قدرة ذاتية في البحث والتطوير التقني في جميع النشاطات المجتمعية، بالإضافة إلى التحول الحثيث نحو نمط إنتاج المعرفة في البنية الاجتماعية والاقتصادية العربية. (خضري، محمد، متطلبات التحول نحو اقتصاد معرفي،مرجع سابق)

سابعا: تأسيس نموذج معرفي عربي عام، أصيل، منفتح ومستنير، وكذلك النهوض باللغة العربية واستحضار إضاءات التراث المعرفي العربي، وإثراء التنوع الثقافي داخل الأمة ودعمه والاحتفاء به من خلال الانفتاح على الثقافات الإنسانية الأخرى.

ويرى الباحث أن كل هذه الخطوات كفيلة بأن تمكن البلدان العربية من بناء اقتصاديات ومجتمعات معرفة متميزة.

(المبحث الخامس)

النتائج والتوصيات

أولا: النتائج والاستنتاجات

من خلال استعراض الباحث لمكونات الدراسة توصل إلى مجموعة من الاستنتاجات تتلخص فيما يلي:-

1)إن اقتصاد المعرفة هو نمط اقتصادي جديد متطور عن الاقتصاد الذي يعتمد على المعلومات، حيث تُشكل المعرفة حجر الأساس فيه والعنصر الأهم من عناصر الإنتاج

2) بدأت الدول المتقدمة بتوجيه الاقتصاد فيها نحو الاعتماد على المعرفة منذ أربعة عقود من الزمن، أما الدول النامية الصاعدة فقد جاء توجهها إليه منذ ربع قرن، وذلك من خلال خطط استراتيجية وطنية ذات أهداف زمنية محددة .

3)بدأت الدول العربية بإعداد الخطط الجدية للتوجه نحو اقتصاد المعرفة منذ عشر سنوات مع انتشار استخدام المنتجات المعرفية فيها انتشاراً واسعاً

4)بلغت نسبة الباحثين العاملين في مجال البحث والتطوير لكل مليون نسمة في بعض الدول العربية مستوى أعلى من نسبة العاملين في بعض الدول النامية الصاعدة

5)مع أن بعض الدول العربية قد حققت مستويات تنمية بشرية أعلى من بعض الدول النامية الصاعدة إلا أنه لا يمكن عد النشاط الاقتصادي فيها يعتمد على المعرفة .

6)تمتلك البلدان العربية الموارد الكافية للتوجه نحو اقتصاد المعرفة فيما إذا استطاعت توجيه جزء من الموارد التي تُستَخدم في مشاريع الأبنية الشاهقة والسياحة والترفيه والرياضة من أجل ذلك .

7)غياب التبادل الافقي في مجال المعلومات بين البلدان العربية بسبب ضعف البنى التحتية، هجرة الموارد البشرية العربية ، بالإضافة الى محدودية حجم الاسواق العربية وعدم استقرارها في اجتذاب رؤوس الاموال.

8)هناك فجوة بين مجموعة الدول العربية والمجاميع الانسانية في العالم على صعيد الخبرة الادارية للمعلومات والخبرة الفنية وكذلك في مجال القوانين والانظمة المتعلقة بالتطور التكنولوجي الحديث جمود التشريعات والانظمة والقوانين في الدول العربية وعدم مسايرتها للتطور المعرفي.

9)عدم وجود استراتيجية عربية) موحدة او شبه موحدة (مناسبة لصناعة محتوى المعلومات وانعكاس ذلك في انخفاض جهود البحث والتطوير والابتكار لهذه الصناعة).

10)عدم التناسب بين التحولات في شكل المجتمع العربي فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي والتعليمي والثقافي عموماً والتغيرات والتحولات التكنولوجية المتسارعة على الصعيد العالمي

<u>ثانياء التوصيات :</u>

وبناءً على الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث من خلال استعراض مفردات ومباحث الدراسة يمكن صياغة التوصيات الآتية:

1. قيام جامعة الدول العربية بإصدار قرار عربي استراتيجي للتوجه نحو مجتمع المعرفة بحيث يكون ملزما لجميع الدول العربية بالإضافة الى اقرار التشريعات الازمة لذلك وعلى راسها الملكية الفكرية.
2. اعطاء الاهمية القصوى لموضوع اعادة هيكلة التعليم و بكافة مراحله وتقوية البحث العلمي والتطوير والحث على الابتكار من خلال خطط وطنية مدعومة باتفاقيات اقليمية ودولية.
3. مواكبة التغييرات التكنولوجية المتسارعة لاستيعاب التطورات المستمرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبقية المعارف الانسانية، ومحاولة ممارستها ميدانياً.
4. العمل على ايجاد بيئة مناسبة لبناء صناعة عربية المحتوى متناسقة ومكملة للصناعات العالمية ومطورة لها في المجال المعرفي.
5. العمل على ردم الفجوة الرقمية من خلال العمل على انتشار الانترنت وزيادة اعداد مستخدميه وعلى اختلاف مستوياتهم.
6. العمل على تعليم السكان للغات الحية لتمكينهم على الاطلاع المستمر لما يستجد من طرق ومكونات المعرفة.
7. زيادة الاهتمام بالعلماء والباحثين ولجميع الاختصاصات من خلال تحسين مستواهم المعاشي وتمكينهم على التواصل العلمي في بلدانهم والعمل على جذب المغتربين منهم بخلق الاجواء المناسبة لهم.
8. توسيع أعداد الحاضنات التكنولوجية في الجامعات و تخصيص الاموال اللازمة لتفعيل هذه الحاضنات من خلال صندوق عربي تشرف عليه جامعة الدول العربية.
9. تقديم حوافز مادية ومعنوية لأي باحث عربي له بصمة مميزة، ومبدعة في المجال المعرفي بصفة عامة
10. التركيز على تطوير تكنولوجيا المعلومات، والمجال المعرفي في كل جوانبه، وجعله من أولويات الاهتمام في البلدان العربية.

المراجع

- الحمدان، حسام عيسى، المنهجية المثلى لتوظيف اقتصاد المعرفة في تحقيق النهضة التنموية في سورية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية، 2009

- الهاشمي، عبد الرحمن والعزاوي، فائزة محمد، المنهج والاقتصاد المعرفي، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن، 2007
- الرفاعي : أد. غالب عوض ، "اطلالة اكاديمية على ادارة المعرفة" ، مجلة الرابطة ، عدد خاص ، المجلد الرابع ، العددان 3 و 4 ، تشرين الثاني ، 2004 .
- العلمي السنوي الدولي الحادي والعشرين ، القاهرة ، مصر ، 2005 م .
- حلوش، د. عاكف نايف ، "اثر التكنولوجيا في تكامل الاقتصاديات العربي في ظل العولمة الاقتصادية" ، مجلة الرابطة، المجلد الخامس، العدد الاول، آذار، 2005
- خلف، فليح حسن، اقتصاد المعرفة، جدارا للكتاب العالمي، عمان، الأردن، 2007
- خضري ، أ.د. محمد، "متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي ، مجلة الرابطة، المجلد الرابع، العددان 3 و 4 ، تشرين الثاني
- درويش، محمد جمال،التخطيط للمجتمع المعلوماتي،المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، 2000
- سليمان ، أ.د. جمال داود، "المعرفة العربية و التنمية " ، مجلة الرابطة، المجلد الرابع، العددان 3 و 4 ، تشرين الثاني ، 2004 .
- سليمان، جمال داود، اقتصاد المعرفة، دار اليازوري للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، 2009
- شعبان ، حسن ، التحديات المعاصرة أمام الموارد البشرية العربية وسبل التغلب عليها ، دورية الإدارة العامة ، المجلد 46 ، العدد الرابع ، 2006 م .
- عبد الهادي ، محمد فتحي ، "أسس مجتمع المعلومات وركائز الاستراتيجية العربية في ظل عالم متغير " ، اعمال المؤتمر التاسع للإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات حول الاستراتيجية العربية الموحدة للمعلومات في عصر الانترنت (اكتوبر / 1998) ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .
- عليان، ربحي مطفى، اقتصاد المعلومات، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010
- علي بن حسن القرني، متطلبات التحول التربوي في ضوء تحديات الاقتصاد المعرفي في السعودية 2009.
- مجتمع المعرفة، ترجمة منى عبد الظاهر، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد 171 ، مارس 2002 ، اليونسكو، الأمم المتحدة .
- مؤتمن، منى، دور النظام التربوي الأردني في التقدم نحو الاقتصاد المعرفي، رسالة المعلم، مجلد 43 ، العدد 1، عمان، الأردن، 2004
- نجم، عبود، إدارة المعرفة المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات، ط 1، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005
- نبيل ، علي ، "العرب وعصر المعلومات في علم المعرفة (148) " ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، 1994 .
- نبيل ، علي ، "تكنولوجيا المعلومات وتطور العلم : منظور عربي " ، جريدة الرأي الاردنية ، السبت ، 26 آذار 2005 ، العدد 12605 .
- نشرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية في غربي آسية، العدد 3، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الأسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، 2004
- هارون ، سهام ، الاتجاهات الاستراتيجية الحديثة في إدارة الموارد البشرية ، المؤتمر